

جريدة كويتية: مصر ستبيع الجنسية لخليجيين وأجانب



الأحد 10 أغسطس 2014 12:08 م

كشفت صحيفة الرأي الكويتية أن الحكومة المصرية تدرس بيع الجنسية المصرية إلى عرب وأجانب ومن بينهم فئة البدون الموجودين في دول الخليج، مقابل ودائع أو مساهمات بالدولار الأمريكي

وقال مسؤول حكومي في مصر في تصريحات للصحيفة، إن بلاده تدرس مقترحاً بتأسيس صندوق استثمار يقوم على جمع رأس ماله من خلال منح الجنسية المصرية إلى العرب والأجانب، مقابل ودائع أو مساهمات دولارية، تتفاوت قيمتها وفقاً للأجل الزمني المقرر لمنح الجنسية

وأوضح المسؤول، أن رئيس الاتحاد العربي للاستثمار المباشر محمد سامح، هو صاحب المقترح، التقى وزير الاستثمار والسياحة، ومستشار وزير المالية، الذين رحبوا بالمقترح، واعدوا بمناقشته بجدية في مجلس الوزراء

وقال سامح إن الصندوق المقترح تأسيسه يتضمن 3 برامج استثمارية لجذب الأثرياء والمستثمرين العرب والأجانب، مقابل منح الجنسية،

وتشمل إيداع مبلغ نقدي بقيمة 250 ألف دولار كمساهمة لا ترد، وإيداع مبلغ نقدي بقيمة 500 ألف دولار، بما يعادل 3.5 مليون جنيه، كوديعة يتم استردادها بالجنيه من دون فوائد بعد مرور 5 سنوات، وبرنامجاً ثالثاً بإيداع مبلغ 700 ألف دولار، بما يوازي 5 ملايين جنيه، كوديعة يتم استردادها بالجنيه دون فوائد بعد مرور 3 سنوات

وأوضح، أن برنامج منح الجنسية يستهدف جذب 3 فئات رئيسية هي: المقيمون في مصر الذين يبلغ عددهم 3.2 مليون شخص أغلبهم من الدول العربية، والمستثمرون العرب والأجانب، وتحديدًا الذين يملكون شركات تقوم بتصدير منتجاتها إلى أسواق مصر وأفريقيا، وأخيراً فئة الـ«بدون» وهم الأشخاص الذين لا يحملون أي جنسية، ويبلغ عددهم مئات الآلاف في الخليج

وأضاف، أنه تقدم بمقترح تأسيس الصندوق إلى وزير الاستثمار والسياحة، ومستشار وزير المالية، حيث لقي ترحيبهم نظراً لنجاح الفكرة في العديد من الدول الأوروبية مشيراً إلى تعهد وزير الاستثمارات برفع المقترح إلى رئيس الوزراء إبراهيم محلب، عقب عودته من واشنطن، وترتيب لقاء معه لمناقشة المقترح

وأكد أن المقترح ليس عبارة عن وسيلة لبيع الجنسية، وإنما حافز استثماري يمكن أن تعتمد الحكومة عليه ضمن حزمة الحوافز التي تقوم بترويجها لجذب الاستثمارات الأجنبية، ولكنه سيتيح حقوق المواطنة كاملة لحاملي الجنسية، بما يمكنهم من الاستفادة من المزايا الضريبية والمنافسة على جميع المشروعات القومية، والتخلص من أي مخاطر قد تخص المشروعات، أو تصريح الإقامة بسبب أي خلافات سياسية